الفصـــــل الرابع

اتجاهات تمويل التعليم الجامعـــى

الاتجاه الأول: التمويل الحكومي العـــام:

١. دراسات تناولت مجانية التعليم الجامعي.
٢. دراسات تناولت تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه.
٣. دراسات تناولت أزمة التمويل الحكومي للجامعات.
٤. تعقيب على الدراسات السابقة.

الاتجاه الثاني: التمويـــل الخـــاص:

١. دراسات تناولت القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي.
٢. دراسات تناولت التحول التدريجى نحو الجامعات الخاصة.
٣. تعقيب على الدراسات السابقـــة.

الاتجاه الثالث: التمويـــل المختلـــط:

١. دراسات تناولت التمويل المختلط للتعليم الجامعي.
٢. تجارب في مجال التمويل المختلط للتعليم الجامعي.
٣. تعقيب على الدراسات السابقـــة.

اتجاهات تمويل التعليم الجامعي:

يعد تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه من أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل؛ خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، والتي تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء، لذا تعددت الاتجاهات إزاء تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات:

الاتجاه الأول: التمويل الحكومي العام Public Governmental financing

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق، وتحقيق لديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن إلغاء المجانية سيخلق تمايزاً طبقيًّا أساسه الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، مما يكرس التمايز ويهدد أمن المجتمع، وعليه.. فالدولة مسئولة مسئولية كاملة عن تمويل التعليم الجامعي وتوفيره للأفراد في المجتمع.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت الاتجاه الأول:

١ـ دراسات تناولت مجانية التعليم الجامعي

التعليم الجامعي الحكومي هو في جملته يمثل خدمة عامة لجميع أفراد المجتمع، وتتكفل الدولة بتمويله وفقاً لاعتبارات قانونية واقتصادية واجتماعية، وتضطلع الدولة بمسئولية رصد الأموال والبحث عن بنود الإنفاق وتخطيطها (Douglas, 1995, p43). ونظراً لأن الجامعات الحكومية مؤسسات مملوكة للدولة، وترتبط مواردها بموارد الدولة، لذا.. فإنها تتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وبمدى النمو في الدخل القومي العام (Lansen, 2000, p63).

ويؤكد "محمود عباس عابدين" أن التعليم الجامعي الجيد لابد له من موارد كافية، والأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم ضمن أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم الجامعي إلى

الإنفاق العام في الدولة، وبدلالة ما يخصص من الناتج القومي للتعليم الجامعي، بالنسبة لما هو مخصص للتعليم ككل (محمود عباس عابدين، ٢٠٠٠م، ص٦٤).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدولة ـ مهما كانت ظروفها الاقتصادية ـ يجب أن تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويرى "Dawtrey" أن مفهوم التكافؤ لا يعني التماثل على الإطلاق؛ بمعنى أن تكون فرص التعليم التي تتاح لكل فرد هي الفرص نفسها التي تتاح لأي فرد آخر، وإنما يعني التكافؤ أن يتاح للأفراد أن يبدأوا فرصهم التعليمية من خط واحد، وأن يتم تقدمهم بعد ذلك حسب قدراتهم، على أن يسبق ذلك مستوى اقتصادي ملائم لمعيشة الفرد، نظراً لانعكاس المستوى الاقتصادي على مستوى الطالب ومدى تفرغه للدراسة (Dawtrey & Others, 1995, pp 113-114).

والمجتمعات الإنسانية على اختلاف أيديولوجياتها، تحاول السعي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ولما كان العامل المادي هو أحد مقومات تحقيق ذلك التكافؤ.. فإن هناك إجراءات متعددة ترمي إلى تذليل المعوقات المادية وتحييدها، وهي تمثل مكان الصدارة في تجارب الشعوب، وتأتي مجانية التعليم كأقدم وأشهر الإجراءات التي يلجأ إليها المسئولون لتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إلا أن الربع الأخير من القرن العشرين، شهد توجهاً قويًّا يعارض مجانية التعليم الجامعي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن المجانية هي سبب رئيسي في انخفاض نوعية التعليم الجامعي، ففي ظل سياسة الباب المفتوح والمقرونة بمجانية التعليم الجامعي، مضت الجامعات في التوسع بسرعة فائقة تحت ضغوط الطلب على التعليم الجامعي، لتجد الجامعات نفسها في نهاية نفق مغلق، وأزمة حقيقية أهم أبعادها، الإخفاق في تأمين تعليم جامعي ذى كفاءة مرتفعة ونوعية جيدة، في ظل مصادر التمويل المحدودة، والتي تكاد تعتمد على التمويل الحكومي اعتماداً كليًّا. (صبحي القاسم، ٢٠٠٠م، ص٤٩).

بينما يرى آخرون أن المجانية ليست سبباً في تدهور التعليم الجامعي وخفض نوعيته، بل على العكس، يعد الإنفاق العام على التعليم الجامعي أحد المقومات التي يمكن من خلالها المحافظة على جودة ونوعية التعليم الجامعي؛ لأن الإنفاق

الخاص يسعى باستمرار إلى الربح، ولو كان ذلك على حساب النوعية (هادية أبو كليلة، ٢٠٠١م، ص ص١٥٥ -١٨١).

وهو ما يؤكده "Tilak" الذي أجرى دراسة حول تمويل التعليم العالي في الهند، بأن نوعية وجودة التعليم الجامعي يمكن أن يتهددها الخطر، إذا أعطى دور أكبر للمؤسسات غير الحكومية أو القطاع الخاص، بحيث ينفرد بتمويل التعليم الجامعي وإدارته، إذ إن النوعية سوف تنخفض في حالة الضغوط المادية أو المالية، ولهذا.. فإن أي تمويل غير حكومي يجب أن يرتبط بعمليات التقويم المستمر والقائم على الأداء وكذلك تقويم الفعالية لضمان نوعية جيدة من التعليم الجامعي (Tilak Jandhyala, 1993, pp 43-67).

ويتبنى البعض الاعتقاد التقليدي المتمثل في دور التعليم الجامعي والعام في إحداث الحراك الاجتماعي، وما يتبع هذا الاعتقاد من ضرورة بذل المحاولات لمعاملة الأفراد على أساس المساواة في التعليم الجامعي، لدرجة أن المربى الأمريكي "هوراس مان Horace Mann" سمى التربية "المساوي العظيم"، والأدلة على ذلك لا تخفى حيث استثمر الفقراء فرص توفير التعليم بالمجان، وواصلوا تعليمهم للحصول على وظائف أفضل ودخول أعلى، وهو ما لم يكن سيتوافر لهم لو لم توفر الدولة التعليم دون مقابل (ج.ب أتكنسون، ١٩٩٣، ص ص١٨٩ -١٩٠).

إلا أن الواقع المعاصر يؤكد أن التعليم المجاني من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج عكس ما هو مفترض، وخاصة في التعليم الجامعي الذي ترصد له ميزانيات في كل دول العالم على أساس تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق المساواة في الالتحاق بالتعليم الجامعي، إلا أن عديدًا من الدراسات تؤكد أن نسبة كبيرة من الملتحقين بالجامعات هم من أبناء الفئات الميسورة؛ حيث يستوفون شروط الالتحاق بطرق مختلفة. (ج.ب أتكنسون، ١٩٩٣، ص ص١٩٤ -١٩٥).

ويؤكد ما سبق الرأي القائل بأن مجانية التعليم الجامعي لا يستفيد منها أبناء الفقراء، وإنما يستفيد منها أبناء الأغنياء؛ نظراً لأن الأموال اللازمة لدعم التعليم الجامعي تحصل عن طريق التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة على الأفراد في

المجتمع، الأمر الذي يجعل الفقراء من دافعي الضرائب غير المباشرة، يدفعون جزءًا من دخولهم للطبقات الغنية.

حيث تؤكد بعض الدراسات أن نسبة النجاح في مدارس اللغات أعلى بكثير من نسبة النجاح في المدارس الحكومية، وهو ما يترتب عليه التحاق معظم طلاب اللغات بالجامعات في حين أن كثيرًا من طلاب المدارس الحكومية لن يجدوا مكاناً في الجامعة. ونظراً لأن التعليم الجامعي بالمجان، فإن معظم المستفيدين منه هم من أبناء الطبقات القادرة، وهكذا يسهم الفقراء في تعليم أبناء الأغنياء في التعليم الجامعي (محمد متولي غنيمة، ٢٠٠١م، ص٢٧٩ -٢٨٠).

وهناك دراسات تربط بين جودة ونوعية التعليم ومدى انتشار البطالة في المجتمع؛ حيث تشير دراسة "الزاهر وأحرشاو" إلى أن من أهم أسباب انتشار البطالة في المجتمع، هو انخفاض نوعية خريجي الجامعات، وعدم مناسبة خبراتهم لسوق العمل؛ لعدم التطوير والتجديد في الجامعات وعدم مواكبتها للعصر، واهتمامها بالكم على حساب النوعية وعدم وجود ضمان حقيقي لجودة الأداء الجامعي؛ نظراً لحاجة الجامعات إلى أموال داعمة للتجديد والتحسين، وهو ما تفتقر إليه الجامعات في ظل التمويل الحكومي (الغالي أحرشاو وأحمد الزاهر، ٢٠٠١م، ص٥٦ -٧٧).

لذا تتعالى الأصوات لإلغاء المجانية باعتبارها السبب في زيادة أعداد الطلاب بالجامعات، ومن ثم الاهتمام بالكم على حساب الكيف، وهو ما أدى بدوره إلى بطالة المتعلمين الذين يتخرجون بأعداد كبيرة لسوق العمل، دون تأهيلهم وتدريبهم على متطلبات هذا السوق، وتسليحهم بالمعارف والتقنيات المعاصرة والتي تعد من ألزم متطلبات سوق العمل، فهم مجرد حملة شهادات دون كفاءة وفعالية عالية؛ الأمر الذي تطلب البحث عن سياسات تمويل جديدة تؤكد أهمية الطالب كمركز للدعم Student Centered Funding؛ بمعنى أن يتحمل الطلاب كلفة تعليمهم بهدف الارتقاء بمستوى نوعيتهم من ناحية، والحد من البطالة في المجتمع من ناحية أخرى (Harman, 1999, pp 219-235).

إلا أن هناك من يتساءل كيف تعمل الدولة على تقليل المقبولين بالجامعات كل عام بسبب الشكوى من بطالة خريجي الجامعات، وفي الوقت نفسه تشجع ظهور

جامعات خاصة وتعليم مفتوح، لا يتقيد بقبول أعداد معينة، بل يقدم للسوق آلافًا من الطلاب كل عام، ويخلص إلى أن الدعوة إلى إلغاء المجانية، تنطوي على أهداف أيديولوجية خفية، تؤدي إلى قصر التعليم الجامعي على النخبة وتحقيق أرباح طائلة للطبقات الغنية (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٣م، ص ص٣٣ -٣٦).

ويشير "سمير الخويت" في دراسة له بعنوان "التربية والتزايد السكاني" إلى أن البطالة مشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وبالتالي فهي ليست مشكلة تعليمية بحتة، بمعنى أن النظام التعليمي لا يعمل بمفرده في المجتمع، وإنما يرتبط بجميع مؤسسات المجتمع التي فشلت في التخطيط للمواءمة بين أعداد الخريجين ونوعياتهم وفرص العمل المتاحة (سمير عبدالوهاب الخويت، ١٩٩٣م، ص ص١٣٣ -١٦٤).

لذا يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن مجانية التعليم الجامعي حق لا ينبغي لأي قوة سلبه بدعوى وجود أزمات اقتصادية، فهي علامة حضارية ينبغي الحفاظ عليها، وتدعيمها، ولا يجوز الحد من المجانية كأسلوب لتمويل التعليم الجامعي (محسن خضر، ٢٠٠٠م، ص ص٩٣ -٩٧).

٢ـ دراسات تناولت تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه

منذ أن بدأت دراسات شولتز ودينسون التي اهتمت بالقيمة الاقتصادية للتعليم، وبالعلاقة بين الإنفاق والعائد، أجريت دراسات عديدة في كثير من بلدان العالم لتعرف العلاقة بين تمويل التعليم والإنفاق عليه وبين العائد منه ؛ حيث أكدت دراسة "Mundle" أنه كلما زاد الإنفاق على التعليم الجامعي، كان هناك استثمار أفضل في رأس المال البشري الذي يعد أهم أسس التقدم في العالم المعاصر، لأنه يوفر الشروط الكافية لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي ؛ الأمر الذي يؤكد أهمية تمويل التعليم والإنفاق عليه ورصد الأموال اللازمة لتحسين نوعية مخرجاته. وتشير الدراسة إلى أهمية مشاركة الأفراد للحكومة في دعم التعليم الجامعي (Mundel, 1998, pp 659-671).

وتؤكد ذلك دراسة "أنطوان رحمة" التي تشير إلى أهمية وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، والإنفاق عليه لأنه استثمار مستقبلي، يبدو في صورة إبداع وإنتاج يرقى بالمجتمع، لذا ينبغي ألا يكون لضغوط الميزانية العامة دور في إضعاف هذا الاستثمار، من منطلق أن التنمية الشاملة تستلزم أضعاف الأعداد التي تخرجها الجامعات الحكومية الحالية. (أنطوان رحمة، ٢٠٠٠م، ص ص٢٩ -٤٠).

وتشير الإحصاءات المرتبطة بدول مجلس التعاون الاقتصادي Organizing of Economy for Collaboration and Development (OECD) إلى أن الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم الجامعي، يرتبط بسياسة الدولة وتوجهاتها؛ الأمر الذي يجعله يرتفع في بعض الدول كبريطانيا وألمانيا، وينخفض في دول أخرى كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية. (NCES, 1998, p209)

أما دراسة "ماجد بدر" فتؤكد ما سبق؛ حيث تبين أن الإنفاق الحكومي على التعليم، يختلف من دولة لأخرى، فهي مرتفعة في بعض الدول مثل مصر (٢٩,٨ ٪)، وفنزويلا (٣٥,٧٪) ومنخفضة في دول أخرى مثل كوريا الجنوبية (٧٪) وأنجولا (٣,٧٪). (ماجد بدر، ١٩٩٩م، ص٢١١).

ويشير "عزيز داود" في دراسة له بعنوان "أزمة الفكر التربوي الجامعي" إلى أن التعليم الجامعي ينبغي أن ينظر له على أنه استثمار في رأس المال البشري، له مردود وعائد يفوق في أحوال كثيرة العائد من الصناعات التحويلية والثقيلة، وانطلاقاً من هذه النظرية.. فإن عملية تمويل التعليم الجامعي، لا تعد مكلفة لميزانية الدولة، فكلما زاد الإنفاق الحكومي على التعليم، جنت الحكومة عوائد هذا التعليم في مستقبل، يصبح فيه المجتمع أقدر على العطاء والإنتاج الذي يزيد من الدخل القوي للدولة، الأمر الذي يؤكد ضرورة استمرار الدولة في تمويل التعليم الجامعي. (عزيز حنا داود، ١٩٩٣م، ص ص٣٩ -٦٧).

وفي دراسة حول اتجاهات تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، تم فيها تحليل جوانب الإنفاق في ضوء معدلات قيد الطلاب ونصيب الطالب من الدخل القومي العام، وتوصل الباحث إلى أن تمويل التعليم الجامعي يتزايد وفقاً لتزايد معدلات القيد، وتزايد المدخلات اللازمة لسير العملية التعليمية؛ حتى يمكن

الحفاظ على نوعية جيدة من مخرجات التعليم الجامعي، هذا.. وتبين من الدراسة أنه كلما تم وضع تصور لميزانية الولاية بشكل دقيق، أمكن تحصيل التمويل المناسب للصرف على برامج الولاية (Highan Russel, 1997, pp 25-59).

ويرتبط بما سبق دراسة أجريت بعنوان "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية على تحديد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم" ؛ حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يمكن إغفال هذه العوامل ؛ لأنها تشكل ضغطاً اجتماعيًا على الدولة لرصد الأموال اللازمة للتعليم (Takuo, 1997, pp 15-28).

وعلى الرغم من هذا، فإن دراسة أجريت بعنوان "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها" تبين أن الجامعات تعمل على تحديد احتياجاتها وتحدد في ضوئها المبالغ المالية التي تلزم لتوفيرها، ولكنها نادراً ما تحصل على المبالغ التي تطلبها، وغالباً ما تُلزمها القيادات العليا بالقبول بمبالغ أقل بكثير، ويتكرر الأمر أثناء تنفيذ الخطط فتواجه الجامعات صعوبات عديدة ؛ نظراً لعدم توافر الأموال اللازمة. (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص٣٣).

ويسوق "ماجد بدر وحسني خريوش" في دراسة لهما بعنوان "أزمة تمويل التعليم الجامعي الواقع والحلول المستقبلية" مجموعة من المسوغات، التي تؤيد تحمل الحكومات لعبء تمويل التعليم الجامعي، أهمها: (ماجد فرحان بدر وحسني على خريوش، ١٩٩٨م، ص ص٤٠٠ -٤٠١):

- ❖ يمكّن التمويل الحكومي للتعليم الجامعي، الدولة من توجيه التعليم بشكل أفضل نحو الفروع والتخصصات، التي تنسجم مع سياسات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ❖ التعليم الجامعي خدمة عامة لا يمكن تركه للقطاع الخاص، الذي يغلب عليه الطابع التجاري والربحي.
- ❖ الفوائد التي تعود على المجتمع من التعليم الجامعي أكبر من الفوائد التي تعود على الفرد ؛ مما يجعل التمويل الحكومي ضرورة لا غنى عنها، لأنه يعود على المجتمع بآثار إيجابية في مجال الصحة والسلوك الاجتماعي والوعي الاستهلاكي وغيره.

❖ ترك التعليم الجامعي للاستثمار الخاص يهدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الأغنياء والفقراء.

وعليه.. فإن الإنفاق على التعليم الجامعي وتمويله من قبل الدولة كان ـ ومازال ـ وسيستمر في ظل هذا التوجه الذي يؤكد دور الدولة في رصد الميزانية المناسبة للتعليم الجامعي والتي تفي بمتطلباته المختلفة، وفي هذا الإطار تشير دراسة بعنوان "تمويل التعليم وإصلاحه" إلى أن إصلاح التعليم والارتقاء بمستوى الأداء فيه، رهن بإصلاح نظم التمويل، بتوفير الموارد اللازمة وحسن استثمارها لتأمين مستوى جيد من التعليم للأفراد. (Arica & Others, 1997).

وهو ما تؤكده دراسة "خلف البحيري" أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الموارد للتعليم الجامعي، مع استثمار هذه الموارد أفضل استثمار ممكن، من خلال ترشيد الإنفاق الذي لا يعني الحد من الإنفاق أو تقليله، وإنما يعني حسن التدبير وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن من خلال التوجيه الرشيد للاعتمادات المالية، وحسن استخدامها في البرامج المختارة، ومن ثم توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية بأقصى كفاية ممكنة (خلف محمد أحمد البحيري، ٢٠٠٢م، ص١٣).

وترتبط الدراسة السابقة بما يقدمه "حامد عمار" الذي يشير إلى أن تقليل النفقات وإلغاء المجانية ليس حلاً، ولن يعالج القصور في ميزانيات التعليم، بينما تخليص الميزانية من النفقات غير الضرورية واللجوء للمحاسبية من الأمور المهمة والمساعدة على استثمار الموارد، كما أنه يؤكد أن قصور الموارد ليس العامل الرئيسي في تردي نوعية التعليم الجامعي، وفي الوقت ذاته لا يمكن الادعاء بعدم وجود حاجة إلى المزيد من الموارد، كما أن هناك حاجة ماسة لترشيد الإنفاق، حتى يمكن استثمار الأموال بأفضل ما يمكن (حامد عمار، ١٩٩٥م، ص ص٤٥ -٥٣).

٣ـ دراسات تناولت أزمة التمويل الحكومي للجامعات

على الرغم من أهمية التمويل الحكومي وضرورته التي يقرها عديد من الدراسات والبحوث، والتي يؤيدها أصحاب أو أنصار الاتجاه الأول، إلا أن هناك

دراسات عديدة تشير إلى أزمة حقيقية تواجهها الجامعات في معظم دول العالم، أهم أسبابها: نقص الموارد المالية، وانخفاض التمويل الحكومي مقارنة بالاحتياجات المتزايدة والتوسعات المستمرة؛ حيث تؤكد دراسة أجريت حول "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية" أن هناك تراجعًا في كفاية تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية، ويعزي ذلك إلى مجموعة عوامل، أهمها: (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠ م، ص ص٣٧ -٣٨).

- ❖ الاعتماد على التمويل الحكومي للجامعات بشكل رئيسي، وزيادة أعباء الحكومات مما دفعها إلى تثبيت مبالغ الإنفاق على التعليم الجامعي، أو زيادتها بنسب ومبالغ أقل من احتياجات التوسع والتطوير.
- ❖ الإقبال الشعبي على التعليم الجامعي وتصاعده ودعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه والمحافظة على مجانيته، وتيسير شروط القبول؛ مما تطلب زيادات كبيرة في مبالغ الإنفاق فاقت قدرة معظم الدول على توفيرها.
- ❖ مشروعات التطوير في التعليم الجامعي، التي استدعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة الجامعات، ولم تحظ بالموافقات الحكومية إلا على جزء منها؛ الأمر الذي أبرز النقص في التمويل والقصور في كفايته.
- ❖ التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية؛ مما أدى إلى حاجة الجامعات لمبالغ مالية إضافية.

وفي ضوء هذه العوامل يوصي الباحث بضرورة إصلاح النظم المالية بالجامعات، والبحث عن مصادر تمويل تدعم التمويل الحكومي، والانفتاح على القطاع الخاص وإشراكه في تحمل أعباء التعليم الجامعي.

وهو ما تؤكده دراسة أجريت حول "تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية ومقارنته بالدول الغربية"، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ظهور اتجاه عام في الدول العربية ينحو منحي تقليص إسهام الحكومات في تمويل الجامعات الرسمية، وهو ما تطلب البحث عن مصادر تمويل جديدة، منها: التوسع في التعليم الجامعي الخاص، وتشجيع الجامعات الخاصة على النمو لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب،

بهدف تخفيف ضغوط القبول على الجامعات الحكومية، ومن ثم تخفيف ضغط النفقات. (خليل حماد، وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص ص٥٩٢ -٦٢٩).

وتأتي في هذا الإطار وثيقة قدمتها اليونسكو حول التعليم الجامعي، دعت فيها إلى التوسع في التعليم الجامعي، مع ضرورة تحسين نوعيته ليتلاءم مع تحديات ومتطلبات العصر مما يستدعي البحث عن توفير بدائل للتمويل تسهم في دعم التمويل الحكومي، ولا تؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. (اليونسكو: ١٩٩٥ م، ص ص٢ -٣٥).

أما البنك الدولي فيقدم مقترحاً لعلاج ومواجهة التصاعد المستمر في موازنات التعليم الجامعي وارتفاع كلفة الطالب؛ حيث يوصي بضرورة تعميم مبدأ دفع نفقة التعليم في مرحلة التعليم الجامعي، والعمل على نقل موارد الموازنة التي كانت مخصصة للتعليم الجامعي إلى التعليم الأساسي، وتطبيق سياسات تقييد أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، من خلال إدخال إجراءات أكثر دقة في اختيار الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والمرشحين لدخول الجامعة (محمد متولى غنيمة، ٢٠٠١م، ص ص ٢٧٦ -٢٧٧).. إلا أن هذا المدخل الذي يقدمه البنك الدولي للدول النامية لا يتوافق ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أنه يهدم مجانية التعليم، كما أن الاهتمام بالتعليم الأساسي لا يكون على حساب التعليم الجامعي.

وتأتي دراسة "Lincoln & walker" وهي دراسة تقويمية لمشروعات دعم التعليم الجامعي في بريطانيا، وتشير إلى أن قضية تمويل التعليم الجامعي تمثل مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في الوقت الراهن، وهى لا تقتصر على الدول النامية بل تتعداها إلى الدول المتقدمة، ففي بريطانيا تتجه الدراسات إلى بحث علاقة المشروعات الخاصة بالتعليم العالي بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة، فيما يتعلق بجوانب الإنفاق والتمويل والكلفة ودعم التعليم الجامعي، من خلال إيجاد موارد مالية تساعد في تحقيق أهداف هذا التعليم. (Lincoln& Walker, 1996, pp7-31).

كما تبين دراسة "داخل جريو" والتي أجريت حول "التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل" أن التعليم الجامعي في معظم دول العالم، يشهد زيادة

حادة في نفقاته وتكاليفه عاماً بعد عام؛ الأمر الذي اضطر كثير من الحكومات إلى تخفيض الاعتمادات المالية في موازناتها السنوية، والبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية، تساند التمويل الحكومي، وتشجع القطاع الخاص للعمل في مجال التعليم. (داخل حسن جريو، ٢٠٠٠م، ص٤٣٤).

أما دراسة "Dean & Gray" فتناقش خطط وسياسات التمويل والتصورات المستقبلية لتمويل التعليم الجامعي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تصورات واضحة حول آليات وطرق تمويل الجامعات، وأوصت الدراسة التي تناولت التربية المستمرة في بريطانيا بضرورة وضع تصورات وبدائل واضحة لمستقبل تمويل التعليم بشكل عام، ومستقبل تمويل التعليم الجامعي بشكل خاص (Dean & Gray, 1998, pp 41-48).

وتأتي دراسة "Murthy & Rao" في السياق السابق نفسه، حيث تبحث التخطيط المالي في الجامعات بالهند، وتعقد الدراسة مقارنة بين جامعتين لدراسة التخطيط للدعم المالي في الجامعتين، وتوصلت الدراسة إلى أن النمط الوحيد من التخطيط المالي المعمول به في الجامعتين هو الميزانية الحكومية، كما تبين أنه لا توجد لجان منفصلة تختص بالميزانية، وإنما الميزانية شأن من شؤون الجامعة وليست هيئة مستقلة بذاتها، كما كشفت الدراسة عن بعض جوانب الهدر في الموارد المالية. (Murthy & Rao, 1996, pp 201-210).

وتشير دراسة "محمد السيديه ومحمد باطويح" إلى أن المشكلة الجوهرية في تمويل التعليم الجامعي تكمن في مدى قدرة الجامعات على الاستمرار والنمو ومواكبة التطور العلمي والتقني، إذا استمرت تعمل في ظل الميزانيات الحكومية على ضغطها وعدم كفايتها، ويعرض الباحثان في هذه الدراسة مجموعة من التحديات الكمية والنوعية، التي تقود إلى ضرورة إعادة النظر في أنظمة التمويل واستحداث مصادر جديدة، يمكن أن تسهم في رفع أداء الجامعات والارتقاء بمستواها (محمد علي السيدية ومحمد عمر باطويح، ٢٠٠٢م، ص ص٤٣٦ -٤٥٠).

ويعارض أنصار الاتجاه الأول التوصيات السابقة، والتي خلصت إليها الكثير من الدراسات بضرورة مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي، وهي توصيات

أخذت طريقها الفعلي للتطبيق، لأن التعليم الجامعي الخاص توجه عالمي يزداد بمرور الوقت وهو ما أشارت إليه دراسة "Levy Daniel" التي بينت أنه في بداية القرن العشرين لم يكن في أمريكا اللاتينية تعليم جامعي خاص، وفي الثلاثينات، لم تتجاوز نسبة الملتحقين بالجامعات الخاصة ٣٪، ثم ارتفعت هذه النسبة في الخمسينيات إلى ١٤٪، وفي الستينيات إلى ٢٠٪، ثم في السبعينيات إلى ٣٠٪. وهكذا تستمر الزيادة في التحاق الطلاب بالتعليم الخاص. (Levy, 1993, pp 13-14).

حيث ينطلق أنصار هذا الاتجاه من أن توفير التعليم الجامعي لأبناء المجتمع بصورة متكافئة، يعد أحد أهم الملامح الأساسية المميزة لديمقراطية التعليم، وأن المقصود بالتعليم هنا ليس الحصول على شهادة تؤهل صاحبها للعمل فحسب، ولكنه ضرورة حياة للإنسان، وضرورة بقاء وأمن للمجتمع، ولهذا يجب ألا يترك التعليم خارج سيطرة وإشراف الدولة، بل يجب دمجه ضمن الاستراتيجية العليا للدولة، فكما لا تترك شئون الدفاع والأمن القومي للباحثين عن الربح، فكذلك يجب النظر إلى التعليم الجامعي باعتباره مسئولية وطنية، لا يجب تركها للقطاع الخاص (نادية جمال الدين، ١٩٩٣م، ص ص١٨١ -١٨٦).

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدعوة إلى إنشاء جامعات خاصة، واعتبار التعليم مشروعاً اقتصاديًّا، بأنها دعوة لرسملة كل شيء، نظراً لأن هناك ارتباطًا واضحًا بين الجامعات الخاصة، والاقتصاد الحر الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة في تعليم الأفراد، والتحول التدريجي لرفع يد الدولة عن التعليم الجامعي، وتحويل كل ما هو عام إلى القطاع الخاص استجابة لقوانين اقتصاد السوق (عصام الدين هلال، ١٩٩٣م، ص ص٦٩ -١٤٩).

وهكذا يسوق أنصار هذا الاتجاه حججاً ومبررات قوية، انطلاقاً من رؤية اجتماعية، تقوم على فهم أكثر عمقاً لوظيفة ودور التعليم الجامعي في تحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع، وعلى الرغم من هذا.. إلا أن الوضع الاقتصادي الراهن وحال الجامعات وما تعانيه من أزمات متلاحقة، سببها الرئيسي التمويل، يفرض على أصحاب هذا الاتجاه إعادة النظر في كفاية التمويل المقدم للجامعات، والآثار المترتبة عليه، ومن ثم طرح حلول عملية للتعامل مع قضية تمويل التعليم الجامعي.

إن التعليم الجامعي المصري يواجه جملة من التحديات، أهمها: نقص التمويل وعدم كفايته، وتتضارب الاتجاهات في المجتمع المصري في البحث عن حلول لتمويل التعليم الجامعي، الذي انخفضت نوعيته في فترة من أصعب الفترات حيث الأزمة الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية، لذا تعالت أصوات تطالب بإنشاء جامعات خاصة، وإعادة النظر في مجانية التعليم، والعمل على ربط التعليم الجامعي بحاجات السوق، وهي دعاوى تعبر عن الإطار الفكري والأيديولوجي لأصحابها (شبل بدران، ١٩٩٢م، ص١٦).

ويسوق "عدنان الأحمد" مجموعة من المبررات للتمويل الحكومي العام منها: (عدنان الأحمد، ٢٠٠٠م، ص ص٥٧٧ -٥٧٨)

- ❖ إمكانية تخطيط التعليم الجامعي وتوجيهه، والتنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى.
- ❖ عدم اكتمال شروط السوق لتسويق خدمة التعليم الجامعي.
- ❖ تحقيق ديمقراطية التعليم التي تساعد الفقراء على مواصلة تعليمهم.
- ❖ يساعد على تفعيل الحراك الاجتماعي بين الطبقات.
- ❖ الفوائد الاجتماعية تفوق الفوائد الفردية.
- ❖ يعمل على الاستثمار في مجالات، لا يستثمر فيها الأفراد لقلة عوائدها الفردية.
- ❖ يتبع التعليم الجامعي اقتصاديات الحجم، لذا فإن توفيره بصورة عامة يعد أكثر فاعلية، ويفيد شريحة أوسع من المجتمع.
- ❖ تشتمل صناعة القرارات في تمويل التعليم الجامعي على قرارات قيمية وأخلاقية واعتبارات سياسية أبعد من التحليل الفني لفوائد التعليم.

٤ـ تعقيب على الدراسات السابقة:

أقرت الدراسات التي عرضت أهمية التمويل الحكومي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم.. لذا جاءت هذه الدراسات تؤيد مجانية التعليم الجامعي من ناحية، وتشير إلى وجود أزمة يعاني منها

هذا التعليم من ناحية أخرى، إلا أنها ترجع هذه الأزمة في مجملها إلى إخفاق الحكومات في توفير الدعم اللازم للوفاء بحاجات الجامعات المختلفة.

الاتجاه الثاني: التمويل الخاص Private sector financing

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي مشروع استثماري، وكما تصرف عليه أموال فلابد له من عائد ومردود اقتصادي، وعليه يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعي، ويصبح من مسئولية القطاع الخاص، الذي يتولى الجوانب الإدارية والمالية لهذه الجامعات.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت الاتجاه الثاني:

١ـ دراسات تناولت القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي

بدأت النظرة إلى القيمة الاقتصادية للتعليم منذ فترة طويلة، عندما أكد عديد من العلماء بأن الاستثمار في تعليم الإنسان هو أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة، من منطلق أن البشر هم أهم عناصر الإنتاج؛ لذا بدات البحوث والدراسات العديدة بقياس العائد من الاستثمار التعليمي، وربطه بالكلفة من خلال الأساليب التحليلية، التي تربط بين تمويل التعليم وكلفته والعائد منه. (Lyan Iion, 1993, p42).

وفي مطلع الثمانينيات ظهرت المشكلات الاقتصادية في الدول العربية، والتي تعود جذورها إلى تبني استراتيجية تنموية ذات توجه داخلي، يركز على هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي، وتهميش دور القطاع الخاص، وإزاء ركود معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم الديون الخارجية، كان من الضروري على الدول العربية أن تتبنى سياسة التصحيح الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي الشامل، وتضمَّن برنامج التصحيح ما يلي: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦م، ص١٥٧)

- ❖ تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والتوجه الإداري المركزي، وإفساح المجال أمام آليات السوق.
- ❖ تشجيع القطاع الخاص لتولي الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.

❖ تحويل استراتيجيات التنمية للتوجه الخارجي، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه.. ارتفعت الأصوات في العقود الأخيرة تطالب بإعادة النظر في القطاع العام، بحيث لا تمتد مظلة المسئولية الحكومية إلى عديد من الأنشطة تاركة إياها للقطاع الخاص، بل وطالب البعض ببيع وحدات القطاع العام في السوق الحرة، وهو ما بدأ تطبيقه يتم في عديد من دول العالم ومن بينها مصر.

والتعليم الجامعي باعتباره منظومة فرعية من العينة الكلية للمجتمع، لم يكن بعيداً عن هذه المحاولات، حيث ظهر اتجاه قوي يطالب بضرورة أن تخفف الدولة من أعباء مسئوليتها عن التعليم، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية، على أن تعطى الفرصة للقطاع الخاص، انطلاقاً من أن التعليم سلعة خاصة، المستفيد المباشر منها المتعلم، لذا وجب أن يسهم في دفع نفقات تعليمه (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٧م، ص ص٤٢٢ -٤٢٣).

كما يرى البعض أنه إذا كان العقد الأخير من القرن العشرين، يوصف بأنه العقد الذي شهد انهيار النظم الشيوعية والشمولية في لغة وقاموس أهل السياسة، وأنه عقد الاتجاه لتبني اقتصاد السوق والخصخصة في نظر أهل الاقتصاد والمال، فإنه كذلك عقد ازدهار وانتشار تأسيس الجامعات الخاصة، فلقد شهد هذا العقد نشأة وتأسيس الجامعات الخاصة في كافة دول العالم النامي منها والمتقدم، ويرى بعض الدارسين أن الجامعات الخاصة ستحتل في المستقبل من حيث العدد والبرامج والتأثير واستيعاب الطلاب المركز الأول في هذا النوع من أنواع التعليم (عبدالمنعم عثمان وشيخه المسند، ١٩٩٨م، ص٦٤٣).

وتختلف الجامعات الخاصة باختلاف مداخل التمويل، فهناك جامعات خاصة تسمى extreme privatization or pure private وهي جامعات يتولى فيها القطاع الخاص، عملية التمويل والإدارة دون تدخل من قبل الدولة، وهناك جامعات تسمى Strong privatization وهي تمول من خلال المنتفعين بالتعليم الجامعي أو الخدمات الجامعية، وهناك جامعات تمثل درجة متوسطة من الخصوصية ؛ حيث تقوم باسترداد كلفة تشغيلها جزئيًا، كما أن هناك جامعات خاصة تتلقى دعماً من الحكومة. (Tilak, 1991, p229)

وتأتي رؤى "Stuart Mill" لتؤكد القيمة الاقتصادية للجامعات الخاصة، ودورها في تحسين نوعية الخريجين وتحقيق عوائد اقتصادية ترتبط بالدخل والعمل والإنتاجية، وهو يعارض تدخل الدولة في شئون التعليم الجامعي، ويعتبره طريقة تقليدية تخلق قوالب متشابهة من الأفراد، تعمل لرضا السلطات العليا؛ لذا يؤكد أهمية التعليم الجامعي الخاص باعتباره يلبي حاجات الأفراد للاختلاف والتنوع ويحقق عوائد أفضل (خضير بن سعود الخضر، ١٩٩٩م، ص ص٢٥٤ -٢٥٥).

كما تؤكد دراسة "Margorie Lenn" رئيس مجلس ضمان الجودة للتربية الدولية، بأن الجامعات تمثل مراكز لإنتاج المعرفة ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة، والتي أصبحت تمثل عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي، فالجامعات تحتاج للدعم، وتوفير فرص تمويل جديدة، تسهم بدورها في الارتقاء بمستوى إنتاجية الجامعات، التي تعود على الاقتصاد الوطني بعوائد أكبر بكثير مما أنفق عليها. (Margorie, Lenn, 2003).

وتؤكد دراسة "Tomusk" أن التعليم الجامعي الخاص في الوقت الراهن، أصبح من القوة بمكان، لدرجة أن هناك أعدادًا كثيرة من الأفراد يتركون التعليم الجامعي الحكومي، ويلتحقون بالجامعات الخاصة لأنها تلبي رغبتهم في التخصص الذي يحقق لهم عملاً في المستقبل، ومن ثم تحقيق مردود اقتصادي يعود عليهم بالنفع في حياتهم. (Tomusk, 2001, p201-212).

وهناك من يؤكد أن الجهد الخاص في التعليم لم يعد عملاً خيريًّا، ومظهراً من مظاهر البر كما كان في العصور الإسلامية، وإنما هو نشاط استثماري تنفق فيه أموال ولا بد لها من عائد وربح، إلا أن هذا الربح يجب أن يكون بعيداً عن الاستغلال (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٧م، ص٤٢٤).

وفي السياق نفسه تؤكد دراسة "محمد حسن" أن إحدى المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة هي الرغبة في الربح، وهي رغبة مشروعة ولكن ينبغي الاعتدال فيها، بحيث لا تصبح هي المهيمن على سياسة الجامعات. (محمد الحاج حسن، ٢٠٠٠م، ص ص٢٥٨ -٢٥٩).

أما دراسة "Chan".. فقد اهتمت ببحث العلاقة بين تمويل التعليم والإنفاق عليه والقيمة الاقتصادية والاجتماعية والعوائد المرتبطة بهذا النوع من التعليم، والتي أكدت أن هناك مردودًا اقتصاديًا - اجتماعيًا يفوق ما ينفق على التعليم من أموال، وتوصلت الدراسة إلى تصميم مديول لخفض الكلفة وربطها بالعائد (Chan 1997, pp 12-21).

وجاءت دراسة "سالم القحطاني" لتؤكد وجود علاقة ارتباطية بين الجامعات الخاصة، وحاجات سوق العمل، ومن ثم تسهم بدور فاعل في الحد من بطالة المتعلمين، كما أنها تعيد توزيع الطلاب على التخصصات، بحيث لا يصبح هناك تكدس في تخصص وندرة في تخصص آخر، ومن ثم الحد من الأعداد الغفيرة التي تزيد من بطالة المتعلمين في المجتمع. (سالم سعيد القحطاني، ١٩٩٨م، ص ص١٤٥-١٨٣).

أما دراسة "محمد ربيع" فهي تشير إلى أن نشأة الجامعات الخاصة في الوطن العربي، ظاهرة جديدة لا يزيد عمرها عن خمس عشرة سنة، وجاءت تلبية لحاجات اجتماعية واقتصادية ترتبط بتخفيف الضغط على الجامعات الحكومية، التي لم تعد قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وتؤكد الدراسة أهمية الجامعات الخاصة، باعتبارها توجهاً يأتي ضمن التغيرات الضرورية في المجتمع العربي (محمد ربيع، ٢٠٠٠م، ص ص٢٣٩ -٢٩٤).

٢ـ دراسات تناولت التحول التدريجي نحو الجامعات الخاصة

هناك مجموعة من الدراسات تدور حول أهمية الجامعات الخاصة، والتحول التدريجي نحوها، نظراً لما يرتبط بها من عوائد على الأفراد والمجتمع.

وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

تشير دراسة "Hairong" إلى أن القرن الحادي والعشرين سيشهد تحولاً كبيراً من التعليم العام الذي تموله الحكومات إلى التعليم الخاص الذي يلبي حاجات الأفراد، ويساهمون في تمويله، وتؤكد الدراسة أن التحول من التعليم العام إلى التعليم

الخاص، هو في جوهره تحول إلى الجودة والنوعية، وإلى المنافسة التي تخلق مصادر متنوعة لتمويل التعليم. (Hairong, 2002, p6-18)

وهو ما تؤكده دراسة "Feigenbaum" التي تربط بين التمويل الخاص المرتبط بالتعليم الخاص، ونوعية التعليم؛ حيث تشير الدراسة إلى أن التمويل الخاص ينحي منحى الفعالية واستثمار الأموال بأفضل ما يمكن، للتوصل إلى أكبر قدر من كفاءة وجودة المخرجات. (Feigenbaum, 1995, p5-7)

هذا.. وتؤكد دراسة "Caillods & Lewin" أن التعليم الجامعي الخاص يزيد من الكفاءة الداخلية، حيث يقابل التمويل الخاص للجامعات، خدمة تتناسب مع ما يدفعه الأفراد من أموال، تلبي حاجاتهم وتفعِّل المنافسة بينهم، وتزيد من ارتباطهم بسوق العمل؛ الأمر الذي يزيد من رغبة الأفراد في الالتحاق بالتعليم الجامعي الخاص، والمشاركة الشعبية في تمويله. (Caillods & Lewin, 2001, pp 283-332)

هذا.. وهناك من يربط بين التحول نحو التعليم الجامعي الخاص وجودته، فالتعليم الجيد هو تعليم غالي الثمن، وهو ما يجعل تمويل التعليم قضية محورية جوهرها تحقيق الجودة الشاملة فبقدر ما يتوافر من تمويل تتحدد المواصفات المعيارية للعملية التعليمية، وتتحدد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، والجامعات الخاصة أقدر على توفير مصادر التمويل التي تعينها على أداء مهامها. (United Nations, 2003, pp 1-45)

وتتفق دراسة " Vicent & others" مع الفكرة السابقة، مؤكدة أن توفير مصادر تمويل خاصة للتعليم الجامعي يزيد من جودة هذا التعليم؛ نتيجة لتوفر إمكانية الإنفاق على تجهيز وتحديث التعليم، فيمكن إدخال الأجهزة والتقنيات الحديثة وتفعيل عمليات التعليم والتعلم وتوجيه البحث العلمي والإنفاق عليه، وهو مالا يتوافر في التعليم الحكومي المعتمد على التمويل العام (Vicent & others, 2000, pp12-36)

ويعرض البعض مجموعة من المبررات والحجج للتحول التدريجي نحو التعليم الجامعي الخاص، أهمها ما يلي (عدنان الأحمد، ٢٠٠٠م، ص ص٥٧٨-٥٨١):

- التمويل الخاص للجامعات يجعلها أقدر على تلبية الاحتياجات المجتمعية، واحتياجات السوق.
- يسهم حافز الربح في رفع كفاءة وجودة التعليم الجامعي الخاص.
- دفع الطلاب لتكاليف تعليمهم، يجعلهم يختارون الجامعات والتخصصات التي يرغبون فيها، ويتوجهون إلى أنواع التعليم ذات المردود الاقتصادي العالي.
- التمويل الخاص يزيد من الكفاية الداخلية للجامعات، حيث تراعى حاجات الطلاب، ويصبح الاستهلاك أكثر ضبطاً، فالمجانية تحفز الناس على الاستهلاك العشوائي الذي يؤدي إلى هدر الأموال.

وعلى الرغم من وجاهة هذه المبررات، إلا أن هناك من يؤكد أن تجارب خصخصة التعليم الجامعي لم تأت بكل الثمار في الدول المتقدمة، ففي بريطانيا انخفضت الخدمات التعليمية بعد سياسة الخصخصة، وفي أمريكا هناك تيار متصاعد يدعو إلى تولي الدولة مسئوليات أكبر في مجال التعليم، ويشير إلى أن خصخصة التعليم الجامعي، تؤدي إلى إحباط الحراك الاجتماعي وحرمان الفقراء من الترقي في السلم التعليمي، وهو ما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي ولا سيما إذا أدت سياسات الخصخصة إلى ازدواجية في النظام التعليمي (صندوق النقد العربي، ١٩٩٦م، ص٣٤٨).

وخاضت بعض الدول العربية تجربة الجامعات الخاصة في الأردن والسودان ومصر والإمارات، إلا أن هناك بعض العقبات التي تعترض هذه الجامعات، وتحديات كثيرة، لدرجة أن البعض يعتبر الجامعات الخاصة والتوجه للتمويل الخاص هي استجابات لظروف آنية، فرضتها سيادة الفكر الرأسمالي وتفرده في العالم، وسعيه لبسط شعار اقتصاديات السوق.

وفي هذا الإطار يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أنه يوجد خطر من انقسام نظم التعليم في البلدان النامية بشكل عام، والبلدان العربية بشكل خاص إلى قسمين لا يمت أحدهم للآخر بصلة: الأول تعليم خاص تتمتع به الأقلية الميسورة، والثاني

تعليم حكومي سيئ النوعية للأغلبية، وحتى هذا الأخير قد يكون مكلفاً للفئة الأسوأ حالاً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م، ص٥٠).

٣ـ تعقيب على الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات التي تناولت الاتجاه الثاني الذي يؤكد التمويل الخاص، رؤية واضحة حول القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي، ودوره في تحقيق عوائد اقتصادية ترتبط بالدخل والعمل والإنتاجية، ومن ثم وجب على المتعلم أن يدفع كلفة تعليمه مقابل هذه العوائد، كما عرضت الدراسات إلى أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد تحولاً كبيراً من التعليم الجامعي الحكومي إلى التعليم الجامعي الخاص؛ لذا وجب التخطيط لمثل هذا التوجه الذي يأخذ مكانه على أرض الواقع بقوة، ويتزايد يوماً بعد يوم، نظراً لأدواره المتعددة والمتمثلة في رفع كفاءة الخريجين، واستثمار الأموال بأفضل ما يمكن وترشيد الإنفاق، والتطوير والتجديد المستمر، وإدخال التقنيات وتوفير خدمات راقية للزبائن.. وهي مبررات قوية لأن يتولى القطاع الخاص مهمة التعليم الجامعي من حيث الإدارة والتمويل. إلا أن الورقة لا تتبنى هذا الاتجاه بمعنى عدم الموافقة على ترك التعليم الجامعي ليصبح تعليماً خاصاً صرفاً، دون إشراف ومشاركة من الحكومة.

الاتجاه الثالث: التمويل المختلط Mixed financing

نظراً لأن لكل من التمويل العام والتمويل الخاص محاذيره وسلبياته، ولتلافي الجدل القائم بين أنصار الاتجاهين السابقين، ظهر اتجاه ثالث ينحو منحىً وسطاً بين الاتجاهين السابقين، ينادي بالتمويل المختلط، ويؤسس هذه الاتجاه على أن تمويل التعليم الجامعي مسئولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ويؤكد هذا الاتجاه حق الفرد في التعليم، شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، ويعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً على المستوى العالمي، وربما في المستقبل يصبح هذا الاتجاه الأقوى من بين اتجاهات تمويل التعليم الجامعي، خاصة وأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص، حيث لا يترك الحبل على غاربه للقطاع

الخاص ليتحكم في مجريات الأمور بالمجتمع، حسب سياسات القطاع الخاص التي تغلّب المصلحة الشخصية والربح على غيره من الأمور.

وهناك عديد من الدراسات التي ناقشت أزمة تمويل التعليم الجامعي في معظم دول العالم، ومعظم هذه الدراسات خلصت إلى أنه لابد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي جنباً إلى جنب مع القطاع العام؛ بهدف تحسين وتطوير أداء الجامعات، لتسهم بدور فاعل في تحسين أوضاع مجتمعاتها.

وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات والتجارب:

١ـ دراسات تناولت التمويل المختلط للتعليم الجامعي

يؤكد "Woodhall" أن جميع دول العالم بدون استثناء تواجه مشكلة تمويل التعليم الجامعي، وتحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة، وبصرف النظر عن نوع النظام والمجتمع فإن تكاليف التعليم الجامعي يجب المشاركة في تحملها من قبل المؤسسات الخاصة والأسر والطلاب، مع الأخذ في الاعتبار تكافؤ الفرص والاستخدام الأمثل للموارد العامة والعدل في توزيع النفقات والعائد. (Woodhall, 1991, p23-31)

كما أكدت دراسة أجريت حول "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي العربي" أن التعليم الجامعي في الدول العربية يعاني من مشكلات عديدة أبرزها مشكلة التمويل. وللتغلب على هذه المشكلة، يقدم الباحث مجموعة من المقترحات حول المصادر الإضافية لتمويل التعليم الجامعي، وينطلق في تصوره من عدة مسلمات، هي (حسان محمد حسان، ١٩٩٨م، ص٧٩٨ -٧٩٩):

- ❖ إن مصادر التمويل بحاجة إلى ترشيد وعقلنة، ولا بد من الرقابة والمحاسبية على المصادر الحالية قبل المطالبة بمصادر إضافية.
- ❖ إن مصادر التمويل الإضافية ليست بديلاً عن التمويل الحكومي، بل دعماً له، وليست استرداداً لكلفته بل ترشيداً لمصادر وطرق إنفاقه.
- ❖ إن المصادر الإضافية لا تقتصر على عمليات التدريس، بل يجب أن تمتد إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع وغيره.

❖ ضرورة تعدد المصادر الإضافية من خلال طرق متعددة تشمل الاتفاقات الرسمية والاتصالات الشخصية والضغوط المباشرة وغير المباشرة والتأثير على جهات اتخاذ القرار.

أما دراسة "عبدالحميد فايد" فتؤكد أن من بين أحد أهم مصادر التمويل المستقبلي للجامعات هو تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية، باعتبارها ستسهم بشكل فاعل في دعم الجامعات. (عبدالحميد بهجت فايد، ٢٠٠٠م، ص ص٣٨٥ـ٤١٤). بينما تشير دراسة "عدنان الأحمد" إلى عدم قدرة الدول وحدها على تحمل نفقات التعليم الجامعي؛ الأمر الذي تطلب البحث بجدية عن مصادر تمويل جديدة تدعم التمويل الحكومي، وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات، منها: مساهمة الطلاب في دفع تكاليف تعليمهم من خلال الرسوم الدراسية، وكذلك العمل على ترشيد الإنفاق وتوزيع الموارد توزيعاً عادلاً. هذا فضلاً عن تقديم قروض للطلاب تساعدهم على تمويل دراستهم الحالية مقابل دخلهم المستقبلي (عدنان الأحمد، ٢٠٠٠م، ص ص٥٨٢ -٥٨٧).

وأجريت دراسة بعنوان "تجارب محلية ودولية لمصادر تمويل التعليم"، كان هدفها البحث عن مصادر تمويل جديدة للتعليم في دول الخليج، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توجهاً عالميًّا للبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم، وأن هناك توجهًا في الدول النامية لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكي يشارك في تمويل التعليم. (حسن أبوبكر فريد العولقي، ١٩٩٨، ص ص٨٥٥ -٨٨٤).

وهناك من يؤكد أن التعليم الجامعي في حاجة إلى مراجعة مستمرة؛ نظراً لأنه عرضة للتغيرات والتطورات المتلاحقة، فالطلاب في زيادة مستمرة، بينما نسبة زيادة التمويل لا تتماشى مع نسبة زيادة الطلاب، الأمر الذي يزيد احتمالات ضعف النوعية، لذا لا بد من المراجعة والتخطيط لإصلاح التعليم الجامعي، بحيث تهدف خطة الإصلاح إلى: (Greenaway & Haynes, 2002, pp 60-62)

❖ تقليل الاستثناءات الاجتماعية والتوجه نحو المشاركة الجماهيرية.

❖ تعزيز مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي.

- ترشيد الإنفاق واستثمار الموارد.
- السماح بتنوع مؤسسات التعليم الجامعي، وارتباطها بسوق العمل.
- تقليل كلفة المصادر التي تيسر عمل الجامعات.

كما تشير دراسة "Robertson" إلى أن تمويل التعليم الجامعي الحكومي يعاني من نقص مستمر، حيث تشير الإحصاءات إلى أن دعم الحكومة الكندية للجامعات تناقص بنسبة ٤,٥٪ في الفترة من ١٩٨٧م إلى ٢٠٠١م. وهو ما جعل الجامعات الكندية تبحث عن مصادر جديدة للتمويل وقد اعتمدت على الريع الخاص، وعلى رسوم الطلاب والمنح الدراسية والهبات والاستثمارات، والعقود والاستشارات وبيع الخدمات، وتؤكد الدراسة أهمية هذه المصادر جنباً إلى جنب مع التمويل الحكومي (Robertson, 2003, pp 9-17).

وجاءت دراسة "ماجد بدر" والتي أجريت حول "أزمة تمويل التعليم العالي والجامعي في الأردن الواقع والحلول"، لتؤكد أهمية مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي.. وتوصي الدراسة بالبحث عن مصادر تمويل جديدة، مثل: استحداث نظام القروض، وتشجيع التمويل الذاتي للجامعات أو ما يسمى بالجامعات المنتجة Productive Universities، وتحصيل رسوم جامعية من الطلاب (ماجد فرحان بدر، ٢٠٠٠م، ص ص٥١١ -٥١٦).

أما دراسة "Eicher & chaevaillier" فتثير تساؤلاً رئيسيًّا وتحاول الإجابة عنه، وهو من الذي يجب أن يدفع كلفة التعليم؟ وتجيب الدراسة بأن المستفيد من التعليم هو الطالب، لذا يجب أن يتحمل الطلاب كلفة تعليمهم، وخاصة في الوقت الراهن الذي يمر فيه التعليم الجامعي بأزمة، تزيد حدتها التطورات والتقنيات التي تتطلب مزيداً من الإنفاق، وتؤكد الدراسة أهمية التمويل المختلط، بمعنى ألا يكون التعليم الجامعي خاصًّا تماماً وألا يكون حكوميًّا تماماً، وإنما يجب الأخذ بسياسة التمويل المشترك من قبل جميع المؤسسات والأفراد. (Eicher & Chevaillier, 2002, pp 69-88)

وجاءت دراسة "سعد الدين أحمد" لتحلل مصادر تمويل البحث العلمي وسبل تنميته في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تنويع مصادر تمويل البحث العلمي في الدول العربية ؛ حتى يمكن الارتقاء بمستوى هذه الدول، وهو ما يتطلب مشاركة المؤسسات الخاصة، وريع الأوقاف، وتبرعات الأفراد، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء صندوق للإنماء العربي لتمويل البحث العلمي في الدول العربية. (سعد الدين أحمد عكاشة، ١٩٩٩م، ص ص٢٩٦ -٣١٠).

كما أجريت دراسة بعنوان "التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل" وفيها يستعرض الباحث أزمة تمويل التعليم الجامعي والمرتبطة بازدياد المجتمع الطلابي، وفي ضوء تزايد نفقات التعليم الجامعي، اضطرت الجامعات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة، ويقدم الباحث مجموعة من مصادر تمويل التعليم الجامعي، والتي يرى أن لها دورًا فاعلاً في مساندة ودعم التمويل الحكومي للجامعات، ومن بين هذه المصادر، الاستشارات العلمية، والبحوث التعاقدية، والدورات التدريبية، والدراسات المسائية، والدراسات الخاصة، واستثمار مرافق الجامعة، والأجور الدراسية. (داخل حسن جريو، ٢٠٠٠م، ص ص٤١٨ -٤١٩).

وتتفق دراسة "Wang" مع الدراسة السابقة حيث تؤكد أهمية تنوع مصادر تمويل الجامعات في الصين، نظراً لما تعانيه هذه الجامعات من نقص في الموارد اللازمة للتعليم الجامعي، فقد كانت الجامعات تمول من قبل الحكومة المركزية في الصين حتى عام ١٩٨٠م، ومنذ ذلك الحين بدأت الجامعات تأخذ اتجاهاً آخر يتمتع بحرية في الإدارة واستقلالية أكبر في تحصيل الدخول revenues الخاصة بها، وتعددت مصادر التمويل، وكان من أهمها: الدخول التي تعود على الجامعة من تعاقدات التدريب Contract training، وتشير الإحصاءات إلى أنها تصل إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٢م من دخول الجامعات، ومن خلال مشروع الجامعة المنتجة حيث تبين أن ما يعود على الجامعات منه يصل إلى ٣,٧٪ من الدخل الكلي للتعليم الجامعي لعام ١٩٩٢م، وكذلك من خلال التعاقدات على الأبحاث والاستشارات Contract Research and Consultancy ووصل دخل الجامعات منها ١,٣٪ من الدخل الكلي. ثم من

التبرعات والهبات donations and endowments ووصل دخل الجامعات منها إلى ١.٦٪ من الدخل الكلي عام ١٩٩٤م (Wang, 2001, pp 205-216)

وفي هذا السياق يؤكد "على مدكور" أنه يندر في الوقت الراهن أن يتمكن مجتمع من تحمل عبء نظام متكامل للتعليم الجامعي على حساب الخزانة العامة وحدها، لذا فإن البحث عن موارد بديلة للتمويل يشكل جزءًا من كل السياسات الراهنة للتعليم الجامعي، خاصة في ظل الطلب المتزايد على هذا النوع من التعليم، لذا وجب تأكيد مايلي (على أحمد مدكور، ٢٠٠٠م، ص ص٨٥ -٨٧)

- ❖ مساهمة الدولة وإشرافها على التعليم الجامعي وعدم تركه لقوى السوق وحدها.
- ❖ الاعتراف بالتعليم الجامعي بوصفه استثماراً اجتماعيًا مهمًا، وبالتالي تخصيص الاعتمادات اللازمة له.
- ❖ البحث عن مصادر جديدة للتمويل، تقوم على مشاركة جميع المستفيدين من التعليم الجامعي سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بما في ذلك القطاع الاقتصادي ومشاركات المجتمع المحلي ، والمؤسسات الخيرية والوقفية، وتحويل جزء من الميزانيات العسكرية إلى التعليم الجامعي.
- ❖ فرض رسوم جامعية على الطلاب، تسهم في دعم الكلفة مع استثناء المتفوقين وإعانة المحتاجين.
- ❖ ضرورة ترشيد الموارد في مؤسسات التعليم الجامعي.
- ❖ إقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية في نطاق الجامعات والمعاهد العليا، والإفادة من المعامل والمختبرات والمزارع والمستشفيات التابعة للجامعات في الحصول على موارد إضافية.

أما دراسة "أنطوان رحمة" التي أجريت حول "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها"، فإنها تشير إلى أن انخفاض كفاية تمويل التعليم الجامعي، أثر على رسالة الجامعة ودورها الريادي في المجتمع وفي إعداد رأس

المال البشري، وفي البحث العلمي، وتقدم الدراسة بدائل لتحسين كفاية تمويل التعليم الجامعي، وهي (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص ص٤٤ -٤٥):

- ❖ خروج الدول العربية من سياساتها التقليدية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكي يشارك في تمويل التعليم.
- ❖ إنشاء جامعات مشتركة بين الحكومة والأفراد، بحيث تساهم الجهات الحكومية مع الجهات الأهلية في رأس مال الجامعة والإنفاق عليه وإدارته، وهو توجه يمكن الحكومة من متابعة الجامعات وتوجيه مسيرتها، ويخفف العبء المالي عنها.
- ❖ وجود شراكة فاعلة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، تعاوناً واستثماراً يعود على الجامعات بموارد مالية.
- ❖ إقامة بعض المشروعات الاستثمارية في نطاق الجامعة، والإفادة من المختبرات والمعامل والمزارع في الحصول على موارد إضافية.
- ❖ ترشيد المجانية في التعليم الجامعي، بحيث يكلف الطلاب بدفع رسوم قليلة مقابل حصولهم على التعليم، على أن يتم تنظيمه وإدارة هذه السياسة بحيث لا تؤثر على الفقراء من أبناء المجتمع.
- ❖ تخصيص بعض الرسوم والضرائب للإنفاق على التعليم الجامعي، ويمكن أن تكون هذه المخصصات من الرسوم الجمركية، والرسوم الأخرى التي تفرض على بعض الخدمات كالبريد والنقل والمواصلات وأرباح الشركات وغيرها.
- ❖ إقامة شراكة بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى، بحيث يتم فتح مجالات وتخصصات تلبي حاجات الوزارات المعنية ضمن مؤسسات التعليم الجامعي، على أن تتكفل الجهات المذكورة بتمويلها.
- ❖ زيادة الدعم الحكومي للتعليم الجامعي، بزيادة مبالغ الإنفاق وفقاً لمتطلبات التوسع والتطوير.
- ❖ ترشيد الإنفاق ترشيداً علميًّا عن طريق إجراء الدراسات التقويمية ودراسات الجدوى لأوجه الصرف على التعليم الجامعي، وجوانب الهدر فيه، وتطوير أساليب المتابعة والمحاسبة.

وتأتي دراسة "عبدالرحمن صائغ" في السياق ذاته لتؤكد أن مشكلة تمويل التعليم الجامعي مشكلة عالمية.. ونظراً لأنه من المتوقع ازدياد مشكلة تمويل مؤسسات التعليم الجامعي، فإنه يجب التفكير بأساليب عملية لمواجهة هذا التحدي، ويقدم الباحث مجموعة من البدائل لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي، ويذكر فيها التبرعات والهبات وتسويق البحوث والاستشارات (عبدالرحمن بن أحمد صائغ، ٢٠٠٠م، ص ص٦٣٣ -٦٤٣).

أما دراسة "حسن العولقي" والتي أجراها حول تمويل التعليم العالي وترشيد نفقاته في الوطن العربي، أوضحت أن هناك فجوة وركودًا اقتصاديًّا عالميًّا وانخفاضًا في تدفقات الأموال للأسواق الناشئة وانخفاضًا في الإيرادات، ومن ثم عجزًا في الميزانيات وانخفاض الناتج المحلي، وهو ما انعكس على ميزانيات التعليم الجامعي، وهو ما أوجد في الدول العربية استعداداً قويًّا وتوجهاً نحو مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي، كما أن هناك توجهاً لمشاركة كل الأطراف المستفيدة من التعليم الجامعي في عملية تمويله، وإقامة علاقات شراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والعمل على إصلاح التعليم الجامعي وترشيد الإنفاق عليه، والبحث عن موارد متعددة لتمويل التعليم الجامعي (حسن أبو بكر فريد العولقي، ١٩٩٨م، ص ص٨٧٧ -٨٧٨).

وعلى الرغم من اتفاق أنصار هذا الاتجاه على ضرورة التمويل المختلط للتعليم الجامعي.. إلا أنهم أقروا بوجود صعوبة في تحديد حجم مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي، حيث أكد بعضهم أن يكون هناك تمويل مختلط يساهم فيه كل فريق بقدر الفوائد التي تعود عليه من التعليم الجامعي. (جان كلود إبشر وتييري شوفاليه، ١٩٩١م، ص ص٣٠٩ -٣٣١).

٢ـ تجارب في مجال التمويل المختلط للتعليم الجامعي

تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا

تعتبر الجامعات البريطانية مؤسسات مستقلة، لكنها مدعومة ماليًّا بشكل غير مباشر من قبل الحكومة، ويتولى مجلس تمويل التعليم العالي Higher Education

Funding Council مهمة تمويل التعليم الجامعي وتقويم نوعيته وجودته، ويتخذ تقرير هذه اللجنة لنوعية التعليم الجامعي، أساساً لتحديد الأموال التي تعطى للجامعات. ويمول التعليم الجامعي في بريطانيا بطرق متعددة، منها: التمويل من قبل السلطات التعليمية المركزية والمحلية، وتحصيل مصروفات من الطلاب، ومنح قروض للطلاب الذين يدرسون على أساس التفرغ للدرجة الجامعية الأولى، ويقوم الطلاب بسداد هذه القروض بعد انخراطهم في سوق العمل (محمد منير مرسى، ٢٠٠٢م، ص٢٣١).

تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة

منذ أن بدأ التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ طابعه الرسمي، وتقع عملية تمويله على عاتق الأفراد في المقام الأول، وبشكل عام يمول التعليم الجامعي من خلال الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والأفراد، حيث تدفع الحكومة الفيدرالية نسبة للجامعات التي تنطبق عليها الشروط والمعنية بتنفيذ البرامج المطلوبة، كما تسهم الولاية في تمويل الجامعات بها، ثم يقوم أولياء الأمور أو الطلاب بدفع جزء من تكلفة تعليمهم. أما الجامعات الخاصة فتمول من الرسوم الدراسية والمنح والمساعدات الفيدرالية والأبحاث الممولة (خضير بن سعود الخضير، ١٩٩٩م، ص ٢٦٥).

تمويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية

تعتمد كوريا الجنوبية على أربعة مصادر أساسية لتمويل التعليم بها، هي: الحكومة المركزية والحكومات المحلية والآباء وبعض الأموال الموقوفة للتعليم، وعليه.. فهناك عدد من المصادر غير الحكومية التي تسهم بشكل كبير في تمويل التعليم في كوريا الجنوبية (عبدالناصر محمد رشاد، ١٩٩٧م، ص ص٢١١ -٢١٢).

تمويل التعليم الجامعي في اليابان

يتم تمويل التعليم الجامعي في اليابان من خلال المشاركة بين الحكومة القومية، وحكومات الولايات والبلديات، والقطاع الخاص.. هذا بالإضافة إلى أموال تحصل في صورة ضرائب، كما تساهم المؤسسات والشركات اليابانية في تحمل جزء من

نفقات التعليم، حيث تقدم منح للطلاب خاصة المتميزين منهم، وتأخذ هذه المنح شكلاً من أشكال القروض بعضها بفائدة وبعضها دون فائدة، وهذه الأخيرة تقدم لطلاب الجامعات. (Ministry of Ed. In Japan, 1990, pp 67-70)

تمويل التعليم الجامعي في مصر

تعتمد الجامعات المصرية على مصدر أساسي لتمويل التعليم الجامعي، ألا وهو الحكومة التي تمول التعليم الجامعي كالتزام قانوني، حيث ينص دستور جمهورية مصر العربية في المادة رقم (٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في جميع مراحله، وعليه.. فإن المصدر الأساسي لتمويل التعليم الجامعي في مصر هو الدولة، حيث تعتمد الجامعات الحكومية اعتماداً شبه كامل على ميزانية الدولة.. وإن كانت هناك بعض المصادر الأخرى كالجهود الذاتية وهي محدودة للغاية، والمساعدات الدولية وهي تخضع للتقلبات العالمية وللأحوال السياسية.

٣ـ تعقيب على الدراسات السابقة:

يكاد يكون هناك اتفاق عام في كثير من الدراسات حول التمويل المختلط، لأنه يأتي كحل وسط ما بين التمويل الحكومي غير القادر على الوفاء بمتطلبات التعليم الجامعي، والتمويل الخاص الذي ينحو منحى الربح؛ حيث تشير الدراسات التي تناولت التمويل المختلط إلى أن هذا الاتجاه يقوم في جوهره على شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي، وتبحث الدراسات المختلفة عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي؛ حيث تم عرض عديد من مصادر تمويل التعليم الجامعي، والتي تختلف باختلاف الفلسفات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل دولة.